

واقع السياسات الصناعية لقطاع الأدوية في الجزائر

أ. حطاب مورا / المركز الجامعي لتامنغست

د. غالم عبد الله / جامعة محمد خيضر بسكرة

ملخص:

تعتبر الجزائر عملية مواجهة التحديات الاقتصادية في ظل التطورات التي يشهدها العالم حاليا عملية جوهرية للمحافظة على الاقتصاد الوطني، خاصة بعد فتح سوق الدواء الجزائرية أمام الخواص في 18 أكتوبر 1988، بالإضافة لدخول المتعاملون الخواص في مجال عمليات استيراد الأدوية مع مطلع سنة 1990 و غزوا الأدوية الأجنبية الأسواق المحلية و زيادة حدة المنافسة، لذلك يجب على الجزائر تهيئة البيئة الملائمة لنشأة وتطوير المنتجات المحلية للخروج من التبعية الاقتصادية، و معظم العناصر المكونة لهذه البيئة تتحكم بها الدولة ، وتوجهها بشكل مباشر أو غير مباشر. لذا قامت بالتدخل بالقطاع في القطاع من خلال أدوات السياسة الصناعية بهدف تعزيز تنافسية المنتج المحلي وزيادة مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة لتأهيل و تطوير المجال الصناعي و الخروج من التبعية. لكن عدم ثبات القوانين و التشريعات المنظمة لقطاع الدواء، بالإضافة لسعي الجزائر للعضوية في المنظمة العالمية للتجارة و ما تفرزه من شروط أدى إلى عرقلة تطور الصناعة المحلية .

Résumé

L'Algérie considère l'opération d'affrontement de défis économique en vue de l'évolution vécu récemment par le monde, une opération essentielle pour la protection de l'économie notionnelle, et surtout après l'ouverture du marché national devant les privés en 18 octobre 1988. En plus l'entré les actionnaires privés dans le domaine de l'importation des médicaments au début de 1990, l'envahissement du marché local par les médicaments étrangères et l'augmentation de la concurrence.

L'Algérie doit trouver un environnement convenable pour la création et le développement des produits locaux pour éviter la dépendance économique.

La plus part d'éléments constituent cet environnement se trouve dans le domaine de validité qui peut être maîtrisé par l'état et de l'orienter d'une façon direct ou indirect.

Donc, elle est intervenue dans le secteur à travers des outils économiques et industriels pour renforcer la concurrence du producteur local, et l'augmentation de sa participation dans l'opération du développement économique. Et en plus la compétence et l'évolution du domaine économique et l'arrivé à une résultat.

Mais l'instabilisation des lois et les légistisations organisant le secteur de médicaments , et en plus l'essai de l'Algérie pour être membre à l'organisation mondiale du commerce et ses conditions ont causé le sabotage de l'évolution de l'industrie locale .

=====

مقدمة

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية التي يعيشها العالم حاليا، تواجه الجزائر جملة من التحديات الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني، خاصة بعد فتح السوق الجزائرية للأدوية أمام الخواص في 18 أكتوبر 1988، الأمر الذي سمح بظهور العيادات الخاصة و كذلك دخول المتعاملون الخواص في مجال عمليات استيراد الأدوية مع مطلع سنة 1990، أما في 07 أكتوبر 1998 فقد صدر المرسوم الوزاري المحدد لدفترة الشروط وإجراءات طرح الأدوية المستوردة في السوق الجزائري، بالإضافة لكيفية إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي دخل حيز التنفيذ

ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005 وكذا التفاوض من أجل العضوية في المنظمة العالمية للتجارة.

و من خلال هذه الإجراءات التي انتهجتها الجزائر نجد أن قطاع صناعة الأدوية أصبح يواجه منافسة قوية من عديد شركات العالم، ويذكر أن الجزائر تتعامل مع نحو 70 مستوردا من 42 دولة .

لذلك قامت الجزائر بوضع وتنفيذ سياسة صناعية وطنية بهدف تعزيز تنافسية القطاع الدوائي وزيادة مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية وتمكينه من زيادة تغطية الطلب المحلي بنسب أعلى.

و للإلمام أكثر بمختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع ارتأينا معالجة الإشكالات

التالي:

* ما هي طبيعة السياسات الصناعية المنتهجة في قطاع الدواء الجزائري ؟

و للمعالجة الدقيقة والمفصلة لهذه الإشكالية، تم طرح أسئلة فرعية على النحو التالي:

1. ما هي طبيعة السوق الجزائرية لصناعة الأدوية ؟
2. في أي شكل قانوني قامت الجزائر بتطبيق ووضع السياسات الصناعية ؟
3. هل حققت السياسات الصناعية الجزائرية الأهداف المرجوة في مجال الصناعة الدوائية ؟

إن المعالجة الجيدة للموضوع تقتضي صياغة مجموعة من الفرضيات وهي:

1. تسعى الجزائر لتنمية جميع قطاعاتها الاقتصادية للخروج من التبعية خاصة القطاع الدوائي الذي لم يستطع تلبية 50% من الطلب المحلي المتزايد و اللجوء إلى الاستيراد رغم الجهود؛
2. تعتبر المراسيم الرئاسية و القرارات الوزارية الصورة الحقيقية التي تستطيع الدولة من خلالها التدخل في الاقتصاد و تجسيد سياساتها الصناعية لتحكم الجيد في الوضع داخل القطاع؛

3. الجزائر قامت بتنمية صناعاتها الدوائية وتغطية الطلب المحلي بنسب عالية انطلاقا من تحكمها في القطاع الدوائي .

أهمية الموضوع

- من خلال هذه الورقة العلمية نسعى لتحقيق جملة من الأهداف هي:
- ✓ معرفة واقع السوق الدوائي الجزائري؛
 - ✓ التطرق لمعظم السياسات الصناعية التي قامت بها الجزائر في القطاع الدوائي؛
 - ✓ التطرق لنسب الإنتاج و الاستيراد في القطاع الدوائي ومدى تنميته .

المنهجية المتبعة

إن نوعية البحث أوجب الاعتماد على المنهج الوصفي لكشف كل ما يتعلق بجوانب السياسة الصناعية و تحليل مختلف الإحصائيات والبيانات لمعرفة مدى فعالية السياسات.

خطة البحث

للإلمام بجوانب الموضوع قمنا أولا بإعطاء لمحة حول " السوق الجزائرية للأدوية" تطرقنا فيه لحقيقة هذه السوق ومعرفة حجم الطلب فيها، بالإضافة لنسبة التغطية و حجم قيمة الواردات لتغطية الطلب الكبير على الأدوية، وثانيا تناولنا " السياسات الصناعية الهندية و الصينية " حيث قمنا بإعطاء لمحة توضيحية حول السياسات المنتهجة في كلا البلدين ومدى نجاحهما في تنمية اقتصادهما على المستوى المحلي و العالمي، وثالثا حاولنا توضيح " السياسات الصناعية الجزائرية في القطاع الدوائي " قمنا من خلاله بالتطرق لأدوات الساسة الصناعية المنتهجة من طرف الدولة و مجمل القوانين و التشريعات في القطاع الدوائي و النتائج المحققة فيه .

أولا: واقع السوق الجزائرية للأدوية:

يعتبر السوق الدوائي الجزائري ثالث أهم الأسواق في إفريقيا بعد كل من إفريقيا الجنوبية ومصر ويقدر الخبراء حجمه بـ 577 مليون دولار سنوياً، وهو في نمو مستمر بحكم النمو الديمغرافي وتحسن التغطية الصحية، فهو بذلك ذا جاذبية كبيرة بالنسبة للمتعاملين الأجانب، خاصة إذا علمنا أن الصناعة الصيدلانية في الجزائر لا تستطيع تغطية كل هذا الطلب⁽¹⁾.

1- تقديرات الطلب على الدواء في السوق الجزائرية: إن الاستهلاك الدوائي في الجزائر ارتفع بشكل مهم منذ نهاية العشرية الماضية، حيث ارتفع من 860 مليون وحدة بيع في 2003 إلى 1070 مليون وحدة في سنة 2010⁽²⁾، هذا الارتفاع ساهم فيه نمو ديمغرافي متزايد بشكل دائم تجاوز 37,9 مليون نسمة في 2013، و هو متين في الجدول الموالي⁽³⁾:

جدول (1): يوضح تقديرات الطلب على الأدوية في الجزائر ما بين 2010-2003

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الطلب (مليون وحدة)	860	890	930	950	980	1010	1040	1070

المصدر: Etude sur Les prévisions de Demande, Direction Marketing et l'Information Médicale Groupe saidal, Mai 2003.

نلاحظ من خلال الجدول أن الطلب في تزايد مستمر حيث أنه في سنة 2003 كان الطلب 860 مليون وحدة بيع ثم أصبح في سنة 2005 ما يقارب 930 مليون وحدة بيع بعدها إنتقل في سنة 2010 إلى 1070 مليون وحدة بيع .

وهذا راجع لعدة عوامل تتعلق بنوع الهرم السكاني، ظهور أمراض مختلفة مرتبطة بالسن سميت بـ (أمراض العصر) كأمراض القلب، السرطان، السكر... الخ.

2- طبيعة تغطية الطلب على الدواء في الجزائر: إن السوق الوطنية للأدوية معطاءة و في تطور كل سنة غير أنها تظل مرتبطة أساسا بالتبعية عن طريق الاستيراد الذي يمثل 70% من المبلغ العام للسوق و 30% الباقية من السوق الوطنية مغطاة بالإنتاج المحلي الذي يمثل في مجمله من أدوية أجنبية . ويعود عرض الأدوية في السوق الجزائرية إلى مصدرين⁽⁴⁾:

2-1- المصدر الأول: الاستيراد: إن السوق الوطنية للأدوية بالجزائر محدودة بنسبة صغيرة من قائمة الأدوية، حيث بلغ حجم هذه السوق 9,2 مليار دولار منها 1,73 مليار دولار من واردات الأدوية في عام 2011 مقابل 0,46 في عام 2001 و 1,17 مليار دولار من الإنتاج المحلي حيث يساهم القطاع العام بنسبة 16% و القطاع الخاص بنسبة 84% من الإنتاج المحلي وهذا الأخير ينشط أساسا في التجارة الخارجية في مجال الاستيراد و الجدول الموالي يبين واردات الجزائر من الأدوية⁽⁵⁾.

جدول(2): يبين واردات الجزائر من الأدوية خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليون دولار

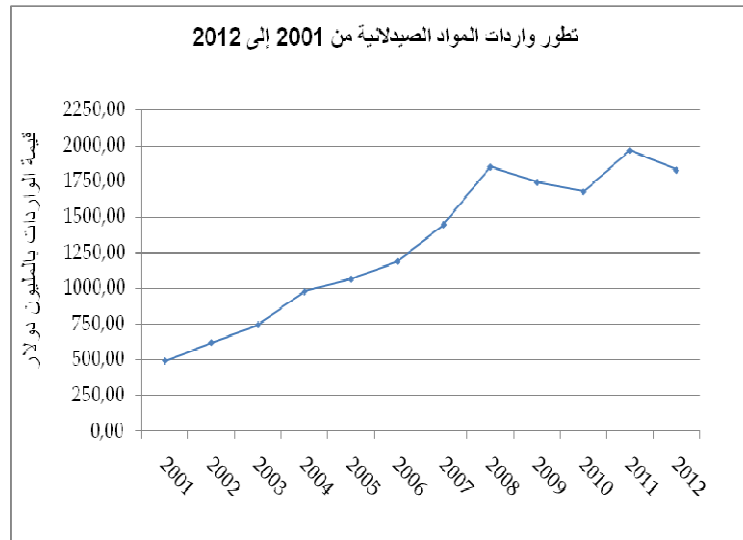
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
واردات الأدوية	461,62	583,31	693,03	913,91	1002,4	1119,3	1335,4	1695,2	1575,3	1498,2	1730,3	1499,6

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة استيراد الدواء في الجزائر في تزايد مستمر، حيث سجلنا في سنة 2001 ما قيمته 461,62 مليون دولار إلى غاية سنة 2009 فقد زاد بشكل كبير و أصبح حوالي 1575,32 مليون دولار و هذا راجع لزيادة الطلب نظرا لزيادة الأمراض و تنوعها، أما في 2010 هناك انخفاض طفيف لكن سرعان ما ارتفعت القيمة في 2011 لتصبح 1730,31 مليون دولار، لأن أكبر مصنع في الجزائر كانت له مشاكل في الإنتاج خاصة دواء مرض السكر و القلب، لكن سرعان ما انخفضت قيمة الاستيراد في 2012 لتصبح 1499,61 مليون دولار.

كما بلغت واردات الجزائر في مجال المواد الصيدلانية المستعملة في الإنتاج المحلي 1499,61 مليون دولار لعام 2012 مقابل 492,53 مليون دولار خلال عام 2001.

الشكل التالي(1): يبين واردات المواد الصيدلانية من 2001 إلى غاية نوفمبر 2012



المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية**2-2- المصدر الثاني: الإنتاج المحلي:** رغم أن الجزائر أول سوق للمواد

الصيدلانية في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، لذلك قدرة فاتورة الاستيراد بـ 1499,61 مليون دولار من الواردات في عام 2012. لأن إنتاج الأدوية لا يغطي سوقها الوطنية، حيث تنتج 30 % من مجمل استهلاكها للدواء و معظمه من الأدوية الجنيسة .

و حصة الأدوية الجنيسة في الاستهلاك الجزائري قدرة بحوالي 27 % من حجم السوق في سنة 2008 و عن طريق المقارنة من حصة الأدوية الجنيسة على المستوى العالمي خلال نفس السنة تمثل 45 % من حجم السوق، و تقدر عدد المشاريع المسجلة في الصناعة الصيدلانية بـ 130 مشروع بقيمة 73 213 مليون دينار جزائري.

ثانيا: السياسات الصناعية الهندية و الصينية

تعتبر الصين و الهند من أهم الاقتصاديات الناشئة في الوقت الحالي، لأنه على مدار 18 قرنا كانت الدولتان تسهمان معا بنحو 80% من إجمالي الناتج العالمي الخام⁽⁶⁾ وبحسب إحصاءات عام 2011 ينمو الاقتصاد الصيني بمعدل 9.2% والاقتصاد الهندي بمعدل 7%، لكن هذا النمو السريع الذي تميزت به هاتان الدولتان في آن واحد لابد أن يكون ورائه تنظيم اقتصادي ورعاية خاصة لجميع القطاعات سواء الصناعية أو الخدمية من طرف الدولة ذاتها، لكن هذه الرعاية لا يمكن أن تصاغ إلا في شكل سياسات صناعية فعالة وناجحة في جميع المجالات⁽⁷⁾، لذلك فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي السياسات الصناعية التي انتهجتها كل من الصين و الهند وساهمت في نجاحهما ؟.

1- تحول الاقتصاد الصيني وبروز السياسات الصناعية

لقد قامت جمهورية الصين بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح قبل أكثر من 30 عاماً⁽⁸⁾ سعت الصين إلى تطوير نفسها من خلال الانفتاح على الخارج والاستفادة

من تجارب الدول الأخرى، تزامناً مع تأكيد الاعتماد على نفسها والإصلاح والابتكار لتحقيق التنمية لكن ما كان للصين أن تبرز كقوة اقتصادية عالمية لولا تحول الاقتصاد الصيني و بروز السياسات الصناعية، وقام بينغ بتقديم نموذج اقتصاد السوق الاشتراكي، وبالتالي خلقت الصين لنفسها إطارها الأساسي الذي نقل الصين من مرحلة التخطيط والانغلاق في وجه العالم إلى مرحلة جديدة قادت الصين نحو الإصلاح والانفتاح على العالم، والغرض من اقتصاد السوق الاجتماعي هو خلق حالة من تكافؤ الفرص و العدالة بين الهيئات والفعاليات الاقتصادية عبر استمرار دور الدولة في مراقبة آليات السوق، وكموجه لمسارات العملية الإنتاجية ومسائل التنمية البشرية والتكنولوجية، في صورة سياسات صناعية، بالإضافة إلى أنه أداة لمحاربة الفساد⁽⁹⁾.

اعتمدت الصين مجموعة من الخطوات لتنمية اقتصادها من خلال الاستثمار الأمثل لمواردها الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو بالإضافة لزيادة معدلات الاستثمار الداخلي وجذب الاستثمارات الخارجية، وتوجيه الاستثمارات بشكل يتناسب مع الموارد الاقتصادية والأهداف الصينية، سواء من حيث الاستخدام الكثيف لرأس المال أو العمل نحو الخروج من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الصناعي و ربط الإنتاج بالتسويق مع وضع مخطط واضح لتطور الصادرات الصينية رغم اتساع سوقها الداخلي.. الخ⁽¹⁰⁾.

1- آليات تطبيق السياسات الصناعية: و قد جاء دور الدولة الصينية في شكل سلسلة من السياسات الحكومية التي يؤثر المسئولون من خلالها مركزيا ومحليا على كل حلقات الإنتاج، وأصبحت الحكومة الصينية بارعة في الاعتماد على نفسها و كيفية تطبيق السياسات بنجاح من خلال عدة مجالات هي⁽¹¹⁾:

✓ الاعتماد على الذات و الانطلاق من الواقع الداخلي والمناطق الاقتصادية الخاصة؛

✓ النظرة الدائمة إلى الأمام و الاستفادة من أخطائهم دون الرجوع إلى الوراء؛

✓ استخدام الاستثمار الأجنبي كمبدأ استراتيجي مع تقديم والتسهيلات الخاصة؛

✓ تطوير السوق المحلي وزيادة الطلب الداخلي لزيادة التنمية الاقتصادية في الصين؛

✓ تغير الفن الإنتاجي وتغيير نمط النمو مع تسريع عملية تحسين الهياكل الصناعية؛

✓ تنمية الموارد البشرية من خلال تعزيز التعليم، ورفع نوعية التعليم العالي؛
✓ التمسك بالإبداع و حقوق الملكية الفكرية وذلك بوضع خطط لتطوير العلوم والتكنولوجيا لزيادة القدرة على الإبداع⁽¹²⁾، و هذه الطرق لزيادة الإبداع و الابتكار لا بد لها من حماية خاصة⁽¹³⁾

و أساس التطور و التقدم الذي وصلت إليه هو تمسكها بالخطط التنموية متوسطة المدى (الخطط الخمسية)، حيث اعتمدت الصين أسلوب الخطط الخمسية في تطوير ومراقبة اقتصادها ، منذ بداية الاقتصاد الصيني في مرحلة البناء الاشتراكي سنة 1949 إلى غاية 1978، رغم أنها وقعت في منزلقات ونكسات عدة أثناء تنفيذ هذه الخطط ، إلا أنها اعتبرتها أساسا لبرنامجها التنموي للاستفادة منها، لكن رغم النتائج الايجابية المحققة لم تستمر على نفس طريق التنمية بل تحولت مباشرة إلى مرحلة الانفتاح على العالم (اقتصاد السوق) في شكل خطط خمسية أخرى بداية من 1978 إلى غاية يومنا هذا، وكل خطة و لها أهداف مسطرة وهي الآن في صدد تطبيق الخطة الثانية عشر من (2011/2015) حيث تركز على تحقيق التوازن من جديد سواء النمو الاقتصادي و توزيع الدخل و المحافظة على النمو الاقتصادي نسبيا 7% تشجيع الشركات المؤهلة للحصول على

إدراج لها في أسواق أوراق المال⁽¹⁴⁾، وغيرها من الأهداف التي تسعى من خلالها لظهور من بين الاقتصاديات الكبرى.

2- مدى نجاح السياسة الصينية في التنمية الاقتصادية: منذ التحرير الاقتصادي الذي قام به الصين عام 1978 فقد نما اقتصاد جمهورية الصين الشعبية المعتمد على الاستثمار والتصدير 70 مرة وأصبح أسرع الاقتصاديات الكبرى نمواً في العالم، يحتل الاقتصاد الصيني حالياً المرتبة الثانية عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عند 4.99 ترليون دولار، والنمو الحقيقي مبين في الجدول التالي:

جدول(3) يبين: نسبة نمو الناتج المحلي الصيني من 2000 إلى غاية

2011

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النمو الحقيقي %	8.4	8.3	9.1	10	10.1	10.3	12.7

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
النمو الحقيقي	14.2	9.6	9.2	10.2	9.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: منال علي عاقل، دراسة تحليلية لتجربة الصين التنموية و إمكانية الاستفادة منها في سورية، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين ، ص 96 .

يعود نجاح جمهورية الصين الشعبية أساساً إلى التصنيع منخفض التكلفة يعزى ذلك إلى اليد العاملة الرخيصة والبنية التحتية الجيدة ومستوى متوسط من التكنولوجيا والمهارة الإنتاجية العالية نسبياً والسياسات الحكومية المواتية، كما احتلت الصين في سنة 2012 المرتبة 29 في مؤشر التنافسية العالمية حيث دخلت سبعة وثلاثون من الشركات الصينية قائمة غلوبال فورتشن 500 في عام 2009⁽¹⁵⁾.

أما من ناحية الصناعة الدوائية و خلال العشرة أعوام الماضية نمت قيمة التجارة الخارجية للأدوية الصينية من 9.5 مليار دولار إلى 60.2 مليار دولار في عام 2010 ، كما نمت نسبة مساهمة صادرات و واردات الأدوية في الحجم الإجمالي للصادرات والواردات الصينية من 1.7 % إلى 2.7 %، ونمت نسبة مساهمتها في التجارة العالمية للأدوية من قرابة 2 % إلى 5 %، وكان من المتوقع أن تصبح الصين في عام 2011 ثالث أكبر سوق عالمية للأدوية، أيضا كان من المتوقع أن يصل حجم السوق إلى أكثر من 50 مليار دولار⁽¹⁶⁾.

2- السياسات الصناعية الهندية

على مدار معظم القرن الماضي، اتسم الاقتصاد الهندي بمعدل نمو بطيء للغاية لم يتجاوز 0.8 % سنويا، لذلك أقرت الحكومة الهندية سلسلة من الإصلاحات الجذرية من خلال التدخل الحكومي في شكل سياسات صناعية للإسراع في تخطي الأزمة و تحكم الدولة في زمام الأمور الاقتصادية.

2-1- السياسات الحكومية وخطط تقديم الدعم والتسهيلات: بعد الوقوع في الأزمات قامت الهند بإصلاحات على المستوى الداخلي أزالته القيود الرئيسية للمنافسة ابتداء من عام 1991، وألغت التراخيص الصناعية والاحتكار في الصناعات الرئيسية، أما على المستوى الخارجي، فتم الرهان على إصلاحات تدريجية تسمح بانفتاح الاقتصاد الهندي من خلال تحرير الواردات بتخفيض معدل الرسوم الجمركية من 355 % سنة 1990 إلى 10 % مع حلول عام 2008 و رفع القيود على الصادرات، مما سمح للشركات الأجنبية باستثمار رؤوس أموالها⁽¹⁷⁾.

و سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تتبعها الهند والتي تمكنها من خلق البيئة اللازمة لنمو الصناعة وزيادة نشاطها ومشاركتها في التنمية من خلال السياسات والتسهيلات الحكومية والتي تجسدت في⁽¹⁸⁾:

✓ تطوير و تحسين الخدمات التي تقدمها الدولة لدعم عمل المشروعات الصغيرة ؛

- ✓ فتح أسواق رأس المال أمام الشركات المساهمة لطرح 24% من أسهمها؛
- ✓ وضع الإطار التشريعي لخلق بيئة قانونية تشريعية لضمان الحماية وتنظيم العمل؛
- ✓ وضع خطط جديدة لإنشاء 100 مجموعة صناعية في جميع أنحاء البلد؛
- ✓ التأكيد على دعم التكنولوجيا الحديثة لمراقبة الجودة، والاهتمام بدعم التصدي؛
- ✓ التوسع في مجالات الإنتاج بحيث تشمل الصناعات الغذائية والزراعية و الصحية؛
- ✓ الاهتمام بالسياسات التي تهدف للحفاظ على البيئة والطاقة و التحكم في التلوث؛
- ✓ زيادة عدد القطاعات المعفاة من الضرائب و تقديم إعفاءات على رسوم الإنتاج.

2-2- نجاح السياسات الصناعية الهندية: لقد حقق الاقتصاد الهندي المرتبة الأولى عالميا وذلك ببلوغ متوسط الناتج الوطني إلى معدل نمو قدره 5.8% طوال العقدين الماضيين كما وصلت تجارة الهند إلى حصة معتدلة نسبيا 24 ٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2006، مقارنة ب 6 ٪ في عام 1985 وبلغ متوسط النمو الاقتصادي في الهند 7.5% في السنة⁽¹⁹⁾، لكن نمو الاقتصاد الهندي سجل تباطؤاً منذ منتصف عام 2011، نظرا للأداء الضعيف للاقتصاد الهندي والتراجع الكبير للروبية، أصبحت الهند تراقب الإصلاحات الاقتصادية عن كثب منذ سبتمبر 2012 محاولة تكثيف جهودها لدعم النمو الاقتصادي حيث سهلت من القيود على الاستثمار الأجنبي ووافقت أخيرا على مشاريع للبنية التحتية تبلغ قيمتها 28.4 مليار دولار، كما تقوم الحكومة الهندية مؤخرا بإنشاء مجمع صناعي ضخم تصل تكاليفه الاستثمارية إلى 1.250 مليار دولار يضم 50 معهدا فرعيا

للصناعات الصغيرة، وتتحمل تكاليفه الحكومة و بنك تنمية الصناعات الصغيرة (20):

أما قطاع الصناعة الدوائية فقد حققت الهند مبيعات سنوية بلغت حوالي 445 مليون دولاراً لم يكن من الممكن تحقيق هذا التطور المهم لولا السياسات الحكومية المعلنة في العام 1958 والمادفة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه الصناعة. حيث تم بمساعدة السوفيات إنشاء الشركة الهندية المحدودة للأدوية والعقاقير Indian Drugs and Pharmaceuticals Limited IDPL، لكن الشركات متعددة الجنسيات لها تأثير على منظمة التجارة العالمية فدفعتها إلى تضمين براءات الاختراع (وخصوصاً للدواء) ضمن مواضيع اتفاقية الغات، ودفعت هذه المجموعة الضاغطة بفرض عقوبات على شركات الدواء الهندية، و تقدم شكوى ضد الهند في منظمة التجارة العالمية لخرقها اتفاقيات براءات الاختراع.

و من خلال الضغوط قامت الحكومة الهندية بإغلاق العديد من وحدات التصنيع الكبيرة والصغيرة بسبب سياسة الاستيراد الحر وإغراق السوق، و خفض رسوم الاستيراد الجمركية من جهة وارتفعت الضرائب من جهة أخرى، ما يجعل الأدوية المستوردة أرخص ويرفع تكلفة الأدوية المحلية، ولا سيما أنه تم خفض الرسوم على الكماليات.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة سمحت لشركات الدواء متعددة الجنسيات بالعمل وإن بلغت ملكية التملك الأجنبي فيها 75% إلى 100%. ومع التغيير في قانون مراقبة الصرف الأجنبي للعمليات، أتاحت الدولة للشركات متعددة الجنسيات استنزاف ليس فقط الأرباح من البلاد، وإنما العمليات الأجنبية كذلك.

وبعد أن وجدة الحكومة الهندية نفسها تحت رحمة الشركات المتعددة الجنسيات رغم المرتبة العالمية التي تحتلها في الصناعة الدوائية، إلا أنها تسعى لدعم الصناعة المحلية فتم اقتراح مشروع قانون تعديل جديد يحتوي على النقاط التالية (21):

- ✓ صياغة سياسة دواء شاملة تهدف إلى ترشيد استعمال الدواء؛
- ✓ تأمين إنتاج الأدوية الأساسية؛
- ✓ بلورة المنهجية المناسبة لتطبيق لائحة الأدوية الأساسية؛
- ✓ خفض أسعار الأدوية الأساسية وإبقاؤها تحت المراقبة؛
- ✓ توفر جميع الأدوية الأساسية مجاناً في كل المراكز الصحية الحكومية؛
- ✓ الطلب من الهيئات الدولية بتغيير قوانين حماية براءة الاختراع لإنتاج الأدوية؛
- ✓ عدم تغيير قانون براءة الاختراع الهندي لسنة 1970؛
- ✓ تشجيع الأبحاث والتنمية في مؤسسات الأبحاث الحكومية؛
- ✓ إعادة إحياء وحدات القطاع العام. بإلزام المشتريات الحكومية على المنتج المحلي؛
- ✓ المراجعة المتأنيّة لكل الأدوية وإعادة تقييمها قبل تجديد الترخيص لها؛
- ✓ المراجعة المتأنيّة لكل وسائل الترويج المعتمدة من قبل منتجي الدواء.

ثالثاً: السياسة الصناعية الجزائرية للقطاع الدوائي

تحاول الجزائر التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، من خلال مختلف الإجراءات التي قامت وتقوم بها لحماية صناعتها الداخلية و محاولة تنميتها بمختلف الجهود المتاحة، من أجل إنعاش الاقتصاد الجزائري بشكل عام والمؤسسة الصناعية بشكل خاص.

خاصة بعدما أصبحت السوق الوطنية للأدوية بالجزائر تتسع لقائمة تشمل حوالي 1400 دواء، يغطي الإنتاج الوطني منها 310 وحدة فقط (منها 60% دواء ضروري مثل المضادات الحيوية و الأدوية المشكلة من الهرمونات ...) أي حوالي 22% من هذه القائمة. وعلاوة على ذلك، بلغ مجموع واردات الجزائر من الأدوية 1499,61 مليون دولار خلال العام 2012 مقابل 461,62 مليون دولار في عام 2001.

ومن أجل ذلك فالدولة قامت بعدة إجراءات لدعم هذه الصناعة والتقليل من التبعية وهذه الإجراءات في شكل سياسات صناعية كما يلي:

1- سياسة الأسواق المفتوحة: تعتبر هذه السياسة من أهم الوسائل لرفع مستوى المنافسة الكامنة في الصناعة، والاستفادة من خبرات الشركات التي لها أقدمية في هذا المجال و مراعاة تنظيم المنافسة فقامت الجزائر بفتح الأسواق و محاربة الاحتكار ضمن المرسوم (88-204) المؤرخ في 18 أكتوبر 1988⁽²²⁾ بعد فتح السوق على المستثمر الأجنبي مع ضبط و تنظيم نشاطه من خلال قانون النقد و القرض 90-10⁽²³⁾، لكن في شهر أوت 1990 تم سن القانون 90-16 المؤرخ في 07 أوت 1990 المتمثل في النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء والمتعلق بشروط عملهم.

لكن في مارس 1991، صدر المنشور التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13/02/1991⁽²⁴⁾، والمتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما تؤكد تعليمة البنك المركزي رقم 91-03 المؤرخة في 21/04/1991 المتضمنة عدة شروط وطرق عمليات تمويل التجارة الخارجية، وكان آخر حاجز قانوني يقف في وجه القطاع الخاص في مجال الإنتاج قد أزيل سنة 1992، و تم تعويضه بـ "رخصة الاستغلال لمؤسسة إنتاج أو توزيع المنتجات الصيدلانية" بموجب مرسوم وزاري صادر في 6 جويلية 1992.

وبموجب هذا المرسوم تم نهائيا رفع الحصار على القطاع الخاص لصناعة الأدوية وهو ما سمح فيما باقتحام الخواص لهذا القطاع " حيث يبلغ عدد المستوردين 208 محليا وكذلك الشركات المنتجة 55 شركة منتجة محليا ، و 98 بائع بالجملة ". من خلال هذه النصوص التشريعية وتواريخ صدورهما نستنتج أن عملية فتح الأسواق كانت تتم بطريقة تدريجية، حيث أن العملية بدأت برفع الحواجز غير التعريفية مع مطلع سنة 1994⁽²⁵⁾، باستثناء قائمة للسلع المستوردة، بغية السماح

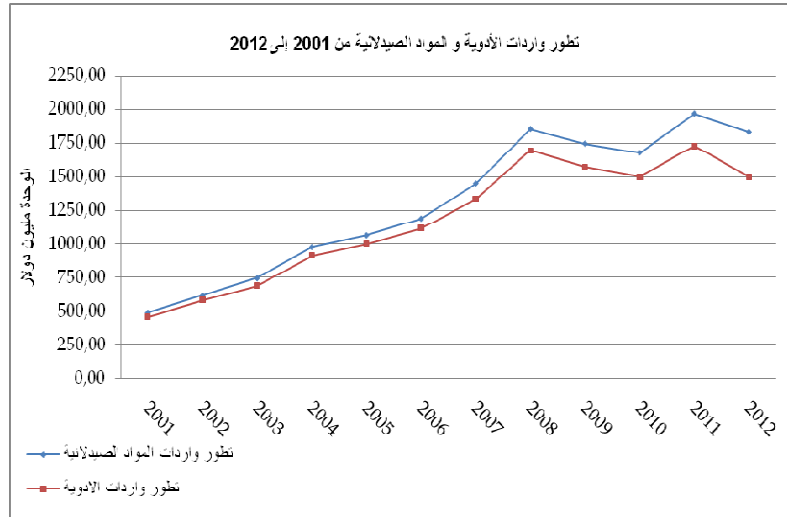
للمنتج الوطني بالتأقلم مع ظروف المنافسة الخارجية، و في سنة 1995 فإن عملية التحرير شملت كل الواردات.

2- سياسة الترخيص الصناعي: لقد قامت الجزائر في هذا الجانب بضبط الصناعة الدوائية من خلال إصدار المرسوم رقم 92-284 في 06 جويلية 1992⁽²⁶⁾ المتعلق بتسجيل منتجات صيدلانية التي تقوم المؤسسات بإنتاجها، منها الأدوية الجنيسة التي أصبحت براءة اختراعها متاحة لدى كل منتجي الأدوية وهذا لتجاوزها مدة 20 سنة منذ بداية اكتشافها، وأصبحت الجزائر تحتوي على 130 مشروع مختص في الصناعات الصيدلانية سواء العامة أو الخاصة بقيمة 73213 مليون دولار⁽²⁸⁾.

وسعي الجزائر لحماية المنتج المحلي أصدرت المرسوم الوزاري رقم (46) المؤرخ في 07 أكتوبر 1998⁽²⁷⁾ والمحدد لدفتر الشروط وإجراءات طرح الأدوية المستوردة في السوق الجزائري، أصبح عدد المستوردين يتناقص بسبب عدم القدرة على الالتزام بنص المرسوم، و قد تقلص عدد المستوردين ليصبح في سنة 2004 نحو 44 مستوردا بالإضافة إلى نشر قائمة ب 120 منتج ممنوع من الاستيراد و تعبئة و زارية تقضي بتعميم الأدوية الجنيسة، إلا أن هناك كميات كبيرة تستورد نظرا لاتساع قائمة الأدوية المطلوبة ب 1400 دواء مما زاد في قيمة الاستيراد وهو مبين في الشكل التالي:

شكل (2): يبين تطور واردات الأدوية و المواد الصيدلانية خلال الفترة

2001 – 2012



المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

3- سياسات مكافحة الاحتكار: قامت الجزائر بضبط سوق الأدوية عن طريق تسعير المنتجات من خلال قانون 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995⁽²⁹⁾ المتعلق بالمنافسة، فإن مبدأ تحرير الأسعار أصبح هو الأساس السائد في السوق على مختلف السلع، إلا أنه في ظل هذا القانون تبقى بعض الاستثناءات الخاصة لبعض المنتجات التي تعتبر حساسة وذات أهمية بالنسبة للمواطن الجزائري، والتي نجد من بينها المنتجات الصيدلانية التي تخضع لسقف محدد لهامش الربح وفق المرسوم رقم 95-119 المؤرخ في 26 أفريل 1995 والمتعلق بالمنافسة، وعليه فقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 98-44 المؤرخ في 01 فيفري 1998 والمتعلق بتحديد الهامش الأقصى المطبق على الأدوية كما يلي⁽³⁰⁾:

جدول(5): يبين هوامش الربح المطبقة على الأدوية في الجزائر لتجار والمنتجين.

شعب الأسعار	هامش الخاص الإنتاج	الهامش الخاص بتجارة الجملة	الهامش الخاص بتجارة التجزئة
-------------	--------------------	----------------------------	-----------------------------

أقل من 70.00 دج	20 %	20 %	50 %
من 70.00 دج إلى 110.00 دج	20 %	15 %	33 %
من 110.01 دج إلى 150.00 دج	20 %	12 %	25 %
أكبر من 150.00 دج	20 %	10 %	22 %

المصدر: الصادق بوشناف , الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية

للتجارة على قطاع صناعة الأدوية ,مرجع سبق ذكره, ص 263

4- سياسة المشتريات الحكومية تهدف هذه السياسة بصورة أساسية إلى تشجيع و تدعيم الصناعات الوطنية في مواجهة منافسة السلع الأجنبية، وهو ما اضطرت الوزارة الوصية (الصحة والسكان) إلى إصدار مرسوم تنفيذي رقم 284-92 الصادر في 6 جويلية 1992 ينص على أن " الصيدلي له الحق باستبدال الدواء الموصوف بدواء جنيس مطابق له"⁽³¹⁾ ، كإجراء أولي لتشجيع تناول الدواء الجنيس عوض الدواء الأصلي.

و قيام الجهات الوصية بتعويض قيمة الأدوية بنسب متفاوتة على حسب نوعية نشاط الموظف و هو ما جاء بموجب القانون 83-11 الصادر في 02 جويلية 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية ذو أبعاد اجتماعية واقتصادية خاصة بطبيعة المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري⁽³²⁾.

5- سياسة القروض الصناعية: إن هدف سياسة القروض الصناعية الأساسي هو تشجيع و تخفيز الإقدام على إنشاء المشروعات الصناعية، خاصة التي

تحقق أهدافا عامة للصناعة الوطنية و تدعيم الشركات الناشطة في القطاع وتحسين قدرتها التنافسية لهذا تدخلت الحكومة من طرف مجلس مساهمات الدولة لمخطط الرباعي للتنمية بالقرار الصادر في 17 جوان 2009 عبر القرار رقم 07-95- بتاريخ 2009/06/17⁽³³⁾ الذي يقضي بمنح مجمع صيدال قرض استثماري ممنوح ب 16.7 مليار دينار .

6- السياسات الحكومية تجاه الاندماج بين المنشآت: لقد قامت الجزائر بعمليات تدخل لدمج المؤسسات حيث كونت المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني (ENPP) بموجب القانون 82-16 المؤرخ في 24 أبريل 1982⁽³⁴⁾، ثم أدمج إلى هذه الأخيرة مركب المدينة لإنتاج المضادات الحيوية الذي كان تابعا للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية (SNIC) في أبريل 1987، كما أن مجلس مساهمات الدولة فقد تدخل بموجب القرار رقم 07-95- بتاريخ 2009/06/17 الصادر في 17 جوان 2009، تم بموجبه دمج مؤسسة "DIGROMED" المتخصصة في تصدير المنتجات الصيدلانية خارج الأسواق المحلية وأصبحت تابعة للمؤسسة الصناعية لصناعة الأدوية صيدال⁽³⁵⁾.

7- سياسة الحماية الجمركية: وفيما يتعلق بالحوافز الجمركية، فإنها بدأت في الانخفاض بداية من سنة 1992، حيث خفضت التعريفات الجمركية من الحد الأقصى لها والمقدر بـ 120% إلى 60%، و في شهر ماي 1996 قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فقبل طلبها لكن هذا القبول له عواقب وخيمة على المنتج المحلي، حيث عليها التزامات عديدة منها الاتفاق على تخفيض المعدل الأقصى للتعريفات الجمركية إلى 50% سنة 1996، ليصل إلى 45% سنة 1997، ثم 40% سنة 1998، وفي سنة 1997، بلغ معدل الحماية الاسمي 24.3%، والمعدل المتوسط المرجح بنسبة 18%، وبقي معدل التعريفات 40% مرشحا للانخفاض في إطار المفاوضات الخاصة بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

ومنذ أن شاركت الجزائر في مؤتمر برشلونة سنة 1995 ووقعت على إعلانها الخاص بالشراكة الأورو-متوسطية، وبعد مفاوضات طويلة مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوربي تم التوقيع على اتفاق الشراكة في بروكسل (Bruxelles) في 19 ديسمبر 2001، ثم في فلورنسيا (Valence) بإسبانيا في 22 أبريل 2001، ثم صدر بخصوصه مرسوم رئاسي رقم 05-159 الصادر في 27 أبريل 2005، وقد دخل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005، والذي مس عدة نقاط مهمة كحرية انتقال السلع.

8- الإعفاء من ضرائب الشركات: إن المشاريع التي لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما المشاريع التي تساعد على حماية البيئة والموارد الطبيعية وتساعد على التنمية المستدامة، لذا صدر الأمر التشريعي رقم 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت⁽³⁶⁾ 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمارات وتطبيق نظام الضريبة الثابتة التي تبلغ نسبها 2% ⁽³⁷⁾ الخاصة بتسجيل عقود تأسيس الشركات وزيادة رأس مالها ويعفى المشروع لمدة 10 سنوات بعد مزاولة نشاطه الفعلي من الضرائب على الشركات وضريبة الدخل التي تخضع لها الأرباح الموزعة، وإعفاء الممتلكات.

وما نلاحظه مما سبق أن التشريعات الحالية تعاني من قصور واضح وعدم ثبات القوانين في قطاع الصناعة الصيدلانية بالجزائر على مدار العقدين الماضيين، حظيت هذه الصناعة بإستفادات من خمس مليارات دولار، إلا أن لا شيء تحرك في اتجاه الأحسن، بل تفاقم النقص المتكرر لأدوية باهظة الثمن، وضعف إنتاج الأدوية الجنيسة و التي تغطي حوالي 30 % من الطلب فقط من مجمل الطلب الكلي، وما زاد الطين بله وساهم في ضرب استقرار المؤسسات العمومية المنتجة محليا من جهة وزيادة عدد المستوردين ب (208 مستورد في سنة 2012) من جهة أخرى، هو التغيير الوزاري في القطاع و الذي قدر ب 25 وزيراً منذ الاستقلال هذا التغيير أسفر عنه تغيير في الخطط و الاستراتيجيات داخل القطاع تحت غطاء تنمية المؤسسات المحلية و تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجل صناعة الأدوية .

حيث اعترفت مصالح وزارة الصحة بأن بنود القانون الخاص بالصحة، والذي يتعلق بالدواء، يعتبر ملغى ومهجور لأن الدولة كانت آنذاك محتكرة لإنتاج وتوزيع واستيراد الأدوية وفي الواقع طرأت تغييرات جذرية منذ سنة 1990 حول فتح المجال للقطاع الخاص والمؤسسات الأجنبية.

لذلك فإن الجزائر رغم الجهود لتطوير الصناعة الصيدلانية نظرا لتسارع فجوة الطلب في السوق وما تنتجه من كمية قليلة تقدر بـ 310 دواء من مجمل 1400 دواء مطلوب، فقد حققت في سنة 2013 نسب محتشمة في مجال التصدير خارج قطاع المحروقات و هو ما أقرته وزارة التجارة الجزائرية بقطاع الدواء في الجدول التالي⁽³⁸⁾:

جدول(6): يبين أهم المنتجات المصدرة من المنتجات الصيدلانية و الأجهزة الطبية لسنة 2013.

المنتج	(ألف طن)	(مليون دولار)	(مليون دينار)
أجهزة مستخدمة في العلوم الطبية ، لطب الأسنان ، و الجراحة أو البيطرة .	0,06	0,37	29,09
المستحضرات الصيدلانية	0,26	2,24	177,86

المصدر: وزارة التجارة، أهم المنتجات المصدرة (خارج قطاع المحروقات) من طرف الجزائر، لسنة 2013، ص 4

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تنتج المستحضرات الصيدلانية و أجهزة مستخدمة في العلوم الطبية ، لطب الأسنان ، و الجراحة أو البيطرة بكميات تكاد تكون منعدمة، حيث قدرة بـ (0,26 و 0,06 ألف طن) على التوالي وقد قدر

قيمته بـ 2,24 مليون دولار و 0,37 مليون دولار، لكن عند مقارنة هذه النتائج مع النتائج السابقة للصين و الهند نجد أن الجزائر حققت نتائج ضعيفة رغم الجهود المبذولة لتنمية هذه الصناعة .

لذلك وجب إعادة النظر في السياسات المطبقة و الاستفادة من التجربة الهندية و الصينية، في هذا المجال بصفتها دولتان ناميتان، و هذا فعلا ما تسعى إليه الجزائر ضمن الخطة الخماسية القادمة 2015-2019 من خلال تدعيم المؤسسات المحلية و تسهيل عمليات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية من أجل إقامة صناعات محلية.

خاتمة :

تشهد الصناعة الجزائرية في الوقت الحاضر مرحلة تحول عميقة، وذلك بفضل تطبيق إستراتيجية سياسات إنعاش الصناع، فالجزائر تسعى من خلال ذلك إلى الانتقال من مرحلة غياب التصنيع إلى مرحلة بعث الإنتاج الصناعي بتنمية بعض الصناعات، وقد تم التركيز ضمن الإستراتيجية الجديدة على تنمية بعض الفروع الصناعية مثل الصناعات الدوائية

و قامت الجزائر بدعم قطاع الدواء من خلال فتح السوق الوطنية ومنع الاحتكار ثم تلتها عدة قوانين ذكرناها سابقا منها القانون الذي يسمح بإنتاج الدواء الجنيس محليا بالإضافة لمنع استيراد الأدوية المنتجة محليا لكن الأدوية المنتجة 310 دواء مقارنة بالكمية المطلوبة محليا تقدر بـ 140 دواء .

لكن في دراستنا هذه اتضح أن دور الدولة كان واضح، بداية من التسعينات أين قررت الحكومة الجزائرية الخروج من التبعية و الالتفاف للإنتاج المحلي و قيامها بتدعيم المنتج المحلي انطلاقا من السياسات الصناعية المنتهجة.

أولا: النتائج

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي :

- 1- السياسات الصناعية تعتبر أهم وسيلة لتدخل الدولة من أجل تحسين القدرة التنافسية سواء للقطاعات ككل أو قطاع معين ؛
- 2- فتح السوق الجزائرية على المنافسة الأجنبية أثر بصورة ايجابية من خلال إعطاء فرصة للمنتج المحلي لإقامة شراكات مع مخابر و مؤسسات تنشط في الصناعة الدوائية؛
- 3- كما أن فتح السوق له كذلك تأثير سلبي من خلال المنافسة الأجنبية و دخول منتجات أجنبية لسوق الوطنية و زيادة حدة المنافسة؛
- 4- قيام الجزائر بسن القانون الخاص بترخيص صنع الأدوية الجنيسة محليا أعطى فرصة للمنتج المحلي لزيادة عدد الأنواع العلاجية التي ينتجها ؛
- 5- سعي الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و إقامة اتفاق شراكة أورو متوسطة أثر سلبا على سياسة إنعاش الإنتاج المحلي وغزو المنتج الأجنبي للأسواق الوطنية؛

ثانيا : اختبار الفرضيات.

و من هنا يتضح جليا مدى ثبوت أو نفي الفرضيات السابقة، بحيث كانت كما يلي:

1. الفرضية الأولى: و التي تنص على أن " تسعى الجزائر لتنمية جميع قطاعاتها الاقتصادية و الخروج من التبعية خاصة القطاع الدوائي الذي لم يستطيع تلبية ولو 50% من الطلب المحلي المتزايد و اللجوء إلى الاستيراد رغم الجهود"، هي فرضية صحيحة لأن الدولة قامت بتغطية سوى 30% من إجمالي الطلب الكلي رغم ما قامت به من جهود في شكل إعانات وتسهيلات .
2. الفرضية الثانية التي تنص على "اعتبار المراسيم الرئاسية و القرارات الوزارية الصورة الحقيقية التي تستطيع الدولة من خلالها التدخل في الاقتصاد و تجسيد سياساتها الصناعية لتحكم الجيد في الوضع داخل القطاع". هذه الفرضية

صحيحة لأن الدولة فرضت سيطرتها على القطاع من خلال القوانين التي أصدرتها.

3. الفرضية الثالثة و هي تنص على أن " الجزائر قامت بتنمية صناعيتها الدوائية وتغطية الطلب المحلي بنسب عالية، انطلاقا من تحكمها في القطاع الدوائي"، هذه الفرية غير صحيحة لأن الجزائر لم تحقق سوى 30% من الإنتاج المحلي أما نسبة 70% فيتم تغطيتها بالاستيراد من طرف الخواص، رغم دعم الجزائر لهذا القطاع و السماح لشركات بصناعة الدواء الجنييس و منع إستيراده لكن لم تحقق النتائج المرجوة.

الهوامش و المراجع المعتمدة:

- 1 - أحمد بن مويظة، التحليل التنافسي ودوره في إعداد الاستراتيجية التسويقية بالمؤسسة الاقتصادية , مذكرة ماجستير , جامعة محمد بوضياف , السنة الجامعية: 2006/2005, ص 145
- 2 -Groupe Sidal, Rapport de gestion, 2008, p 2-3.
- 3 -Etude sur Les prévisions de Demande, Direction Marketing et l'Information Médicale Groupe saidal, Mai 2003.
- 4 -Groupe Sidal, Rapport de gestion, 2008, p 3.
- 5 - الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية
- 6- بيطراس أوستريفيشيوس وجون بوزمان، اقتصاد الهند... الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع 2014/07/03 على الرابط التالي <http://studies.aljazeera.net/files/2009/2011721124925484524.htm>
- 7- بيطراس أوستريفيشيوس وجون بوزمان، المرجع السابق.
- 8- مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة، الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين يوم 6 سبتمبر عام 2011، منشور على الموقع التالي: <http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t864256.htm>
- 9- محمد عطية محمد ربحان، التجربة الاقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، منشور، السنة الجامعية 2012 ، ص 151 - 152 .

- 10- منال علي عاقل، دراسة تحليلية لتجربة الصين التنموية وإمكانية الاستفادة منها في سورية، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، السنة الجامعية 2007/2008، ص 5 .
- 11- محمد عطية محمد ربحان، التجربة الاقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية، سبق ذكره ، ص 184-186
- 12- محمد عطية محمد ربحان، التجربة الاقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية، مرجع سبق ذكره ، ص 187 .
- 13- منظمة الأمم المتحدة،
- 14- محمد عطية محمد ربحان، المرجع السابق ، ص 84 .
- 15- <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- 16- محمد عطية محمد ربحان، المرجع السابق ، ص 142 .
- 17- جوفرو هيلج، مصادر نمو الاقتصاد الهندي، منبر الحريات، تم الاطلاع عليه يوم 2014/07/09 على الرابط:
<http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/6454>
- 18- أحمد فايق دلول، دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني، مذكرة تخرج، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، الجامعة الإسلامية، فلسطين، سنة 2009م، ص 87
- 19- الصناعات الصغيرة والمتوسطة .. مفتاح التنمية في الهند ، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي : <http://www.onislam.net/arabic/nama/small-projects/94503-2000-01-09%2000-00-00.html>
- 20- شركة آسيا للاستثمارات، تقرير حول الاقتصاد الهندي في حالة العجز، تاريخ الاطلاع 2014/07/08 على الرابط التالي:
<http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=302957>
- 21- نادي الصحة للجميع ، : صناعة الدواء كيف ستحرمها العولمة من اكتفائها الذاتي تم الاطلاع يوم 2014/07/15 على الرابط : <http://hfa.mawared.org/?q=node/5140>
- 22 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرسوم تنفيذي ، 1988/10/19 ، العدد 42 ، ص 1429
- 23 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون ، 1990/04/18 ، العدد 16 ، ص 520
- 24- قانون يتعلق بشرط التبادل في مجال التجارة الخارجية ، رقم 12 ، ص 418
- 25 - عبد القادر العلالى استقلالية المؤسسات العمومية عبر الإصلاحات ، مجلة جامعة الجزائر، 1994، ص 41.

- 26 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرسوم تنفيذي ، 11 محرم عام 1413 هـ ، العدد 53 ، ص 1465
- 27 - الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
- 28 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرسوم وزاري ، العدد 06 ، ص 05
- 29 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون، 1995/01/25 ، العدد 09 ، ص 13
- 30 - الصادق بوشناف ، مرجع سبق ذكره ، ص 263
- 31-Saidal News: bulletin d'information interne du Groups Saidal, N° 04, Août – septembre 2002, p.06.
- 32 - الصادق بوشناف ، المرجع السابق، ص 270
- 33-Rapport de Gestion.2009, Group Saidal
- 34 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون، 1982/04/24 ، العدد 3 ، ص 103
- 35 - أحمد سعيد باخزمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 267-268
- 36 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر التشريعي، 2001/08/20 ، العدد 47 ، ص 4
- 37 - رفيق نازري ، الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي دراسة حالة تونس الجزائر المغرب ، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية 2007-2008 ، ص 88
- 38- وزارة التجارة، أهم المنتجات المصدرة (خارج قطاع الحروقات) من طرف الجزائر، لسنة 2013، ص 4